

الاستعمار البريطاني بموجب المعاهدة الأردنية - البريطانية « (١١٤) ، وناشدت المذكرة « الدول الغربية الموفرة التدخل لوضع حد لعبث المملته الأردنية بمصر عرب فلسطين وحقوقهم ومصالحهم » . وكان من الواضح انه قصد من تلك المذكرة ان تكون تمهيدا لطرح المسألة في اجتماع اللجنة السياسي للجامعة المقرر عقده في ٢٠ آب نفسه . غير ان الامانة العامة للجامعة العربية لم توجه الدعوة الى حكومه عموم فلسطين لحضور الاجتماع على الرغم من ان هذه الحكومة « دكرت » الامانة العامة للجامعة غير مرة بحثها في ذلك واظهرت « دهشتها من عدم دعوتها » (١١٥) . وقد تكرر هذا الامر عندما لم توجه الدعوة الى حكومه عموم فلسطين لحضور اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية في دورته الحادية عشره في ١٧/١٠/١٩٤٩ ، فقد « اهملت دعوه حكومه عموم فلسطين مراعاة (شرق الاردن الذي اصر على عدم تمثيل فلسطين وعدم ضرورته ، وتمثيل وزارته لفلسطين » (١١٦) . وقد ذكر ابو الهدى انه كان عازما على أن يبحث في هذه الدوره مسألة ضم فلسطين الى شرق الاردن بعد ان كان قد تفاهم على ذلك مع سوريا ولبنان والعراق ومصر . « وقد طلبت باصرار عدم اشتراك احد من حكومه عموم فلسطين او أي احد باسم فلسطين الى ان يبحث الموضوع بمجموعه . وقد انقضت الدورة ولم يشترك فيها احد من هؤلاء ، ولكنها انقضت ايضا دون ان تتمكن من بحث هذا الموضوع لان لجنة خاصة الفت باسم لجنة فلسطين كان علينا ان ننتظر درسها وتقريرها ولم يصل ذلك الا في اخر لحظة حيث امكن بحث امور مستعجلة اخرى وانقضت الدورة (١١٧) . وكما حدث في صيف العام نفسه احتجت حكومة عموم فلسطين على عدم دعوتها لحضور المجلس واعتبرت « ان عدم اشتراك هذه الحكومة في مجلس الجامعة في دورته الحالية التي تبحث فيها قضية فلسطين وتتخذ فيها قرارات حاسمة تهم الفلسطينيين قبل ان تهم سواهم وتعنيهم بالذات قبل ان تعني غيرهم ، سابقة خطيرة تضيع على عرب فلسطين حقهم الشرعي في بسط رأيهم وقول كلمتهم في تقرير مصر بلادهم ، وتؤيد بطريق مباشر وفي سياسة صريحة الامر الواقع الذي يميز وحدة الوطن الفلسطيني » (١١٨) .

كان هناك صمت توافي اذن من جانب الدول العربية على الاجراءات التدريجية التي قام بها عبد الله في عملية الضم . وربما يجوز الاعتقاد بأن عدم بحث مجلس الجامعة العربية في دورته الحادية عشرة هذه المسألة مواجهة على الرغم من تهيئة الاجواء المناسبة باستبعاد ممثلي حكومه عموم فلسطين وتحويلها الى لجنة « لتتلقها بحثا وتمحيصا » كما جرت العادة ، هو من قبيل عدم التورط بمواقف معلنة لن تكون في كل الاحوال لمصلحة الدول العربية التي ستوافق على الضم علنا . ويقوي هذا الاعتقاد ما اشار اليه ابو الهدى عن مقابلة تمت بينه وبين حسين سري باشا رئيس الحكومة المصرية في ١/١٠/١٩٤٩ فقد ابلغهم الاخير « انه لا يعتقد بإمكان قيام دولة عربية مستقلة في فلسطين لان الاوضاع قد تغيرت والواقع لا يجعل ذلك مستطاعا وان من الضروري ارجاء اعلان هذا الرأي الى الوقت المناسب ، غير ان ذلك لا يمنع ان نعقد اتفاقا سريا بيننا لاعلانه وتنفيذه في الظرف المواتي » (١١٩) .

كان يمكن لهذا الصمت ان يستمر ما دامت اجراءات الضم تتم بصمت هي ايضا . غير ان نهاية العام ١٩٤٩ شهد اخر خطوات عملية الضم التي كان يجب ان تختتم « بالاجراء الدستوري » تعني الانتخابات النيابية التي لا يمكن الا ان تكون معلنة . وقد ترافق ذلك مع عودة حزب الوفد الى الحكم في مصر نتيجة الانتخابات العامة التي حدثت في كانون الثاني ١٩٥٠ . وقد قاد الحزب لدى تسلمه السلطة حملة اعلامية عنيفة ضد عبد الله كجزء من سياسته العامة ضد السياسة البريطانية (١٢٠) . وكان